افضل الوسائل

لانهاض السلطنة [1]

خطرَ لنا عند الفراغ من تأليفِ هذا الكتاب ، أن نستطلع آراء نخبــة من أكابرِ العلماء وفحول الكتّاب ، عن أفضل وسيلة تنهضُ بالسلطنة بعد كبوتها ،وتزيدُ في يقظةِ الأمّة بعد غفوتها ؛ فسألنا من أسعدنا الحظ بالوصول اليه ، قُبَيل صدورِ هذا المؤلف ، أن يصوغ لنا فكرتهُ الأساسية في أسطر قليلة فتكرّموا بتلبيــة الطلب ، أدامهم الله زهراً نضيراً فى بستان العلم والأدب . واليك آراءهم مرتبة حسب تواريخ ورودها :

قال سعادة فتحي باشا زغلول :

أقرئك السلام وبعد فسؤلك هامٌ ومطلبك أهمّ

الدولةُ العليّةُ ، رعاك الله ، مجموعٌ يحتاجُ في سياستهِ وانهاضهِ الى حكمةٍ عاليــةٍ وبصرٍ بالأمور كبير . فاذا غلبَ الرأيُ الهوى ، وبطلَ التفاضلُ بين العناصرِ ، وأقيم وزن العدل،وتساوى الناس جميعاً في الحقوق وفي الواجبات ؛ واذا خلصت نيّات اهل الزعامة ، وصدقت عزائم ذوي الرئاسة ، ففضّلوا مصالحَ الامة على المنافع الفردية ، وجدّ الــكلُّ في طلب الاصلاح فنشروا التعليمَ ، وعنوا بالأمور الاقتصادية فاستبقوا لانفسهم مرافقَ البلاد وكنوزها ، وذلّلوا السبُلَ وأَمّنوا السابلة ، وقرّبوا المسافات ثم ازدرعوا واحترفوا واتّجروا فأحرفوا ؛ واذا احكموا نظامَ الجندِ وهذّبوه لا

(١) كتاب تاريخ الحربين البلقانيتين للكاتب السياسي المجيد يوسف افندي البستاني

شك أنَّ الدولةَ ناهضةٌ من سقطتها، وأنّ الأمّةَ ناشطةٌ من عقالها، وأنها نائلةٌ من الحضارة والمناعة مكانا عليّا ؟

وقال الدكتور فارس افندي نمر :

حضرة الفاضل؛ ان كان المقصودُ من « السلطنة » في سؤالِكم « الحكومة والأُمَّةُ » في حالتهما الحاضرة أي الدستورية فوسائط إنهاضها متعدّدةٌ : منها ماديٌّ ومنها أدبي . ولكلّ واسطةٍ منها قوّة لا يُستغنى عنها وخصوصاً وسائط العلم والمال . على أنَّ في الحكومة وفي الأُمةِ رجالاً من ذوي العلم وذوي المال فلا يعوزهم إدراكٌ ولا يسار؛ ولكن الذي ينقصُنا هو تربيةُ الحكومة على الاخلاق القويمة والصفاتِ المنظَّمة والمرقّيةِ لشؤونِ الهيئة الاجتماعية حتى نستطيعَ الاتحادَ والتعاونَ على تدبير أمورنا وانجاحِ أعمالِنا ، ونحنُ جماعات ، كما يستطيع كثيرون منا اليوم تدبيرَ أمورهم وانجاح أعمالهم ، وهم أفراد ؟

وقال الدكتور شبلي شميل :

الدولة لا تنهض إلاَّ بثلاثة: رجالٌ ومالٌ ووقتٌ ؛ والرجالُ بالعلم والتربيــة ، والمال بالموارِد . فهل ذلك متوفر، ولا سيما الوقتَ وحالنا في الاجتماعِ كما هي من قلّةِ التكافؤ مع ما هو عليهِ اليوم من شدّةِ التنازع ؟ والجواب على ذلك يدل على المصير؟

وقال السير رشيد رضا :

الدولة كائن حي يحفظ وجودُها بالسنّة التي تُحفظ بها حياة سائر الأحياء : وهي سلامةُ مزاجِها في نفسها ووقايتهُ مما يعدو عليهِ من الخارج

فأمّاسلامةُ مزاجِ دولتنا العثمانية في نفسهِ فإنما يكون باقامةِ الشرعِ العادلِ في القضيهِ ، والمساواةِ في الحقوق بين الرعية ، وبناء إدارة المملكة على أساسِ اللامركزية ، وجعلِ السلطة العليا شقّ الابلمة بين العنصرين الكبيرَين فيها — العربِ والتركِ — بحيثُ يكونانِ منها كالعنصرَين اللّذين يتكوّن منهما الماء والهواء . وأما وقايتُها مما يعدو عليها من الخارج فهو الآنَ منوطٌ بدولِ أوربةَ الكبرى فهنّ أصحابُ المطامع فيها ومطامعهُنّ متعارضة . وما دامت كذلك كانت الدولة آمنةً على نفسِها من اقتسامهنّ اياها بالقوّة ؛ فيجب أن نتقي استيلاءهنّ على البلادِ بقوّة المال والسياسةِ أي بالفتح السلمي ، وأن نقوّي مزاج الأُمّةِ بالمالِ والعلم واعدادِها للدفاع عن نفسها . فاذا هي فرّطت في مرافِقها وأملاكِها فباعتها للأوربيّينَ وبقيت على تبذيرها وتوهّمها انها تستطيعُ أن تحميَ نفسَها منهنّ بقوّتي الدولة : البريةِ والبحريةِ الرسميتين ، ولم تجعل كلّ اعتمادِها على الأُمة ، فالخطرُ عليها من الفتح السلمي أقربُ وأقوى من خطرِ الفتح الحربي ؟

وقال داود افندي برقات :

رأيي في اصلاحِ السلطنة العثمانية ان تُقسَم مناطقَ ، وأن تكونَ كل منطقة مؤلفةً من العناصر المتفقة في التقاليد والعادات واللغةِ ،

فتُعطى الاستقلالَ الاداريَّ تبتُّ من أمورهِ كلّ مالا يتناول منطقةً أخرى أو أكثرَ من منطقة . ويُعيّنَ لكل منقطة مندوبٌ سامٍ يعاونهُ مجلس ادارة يؤلف من الفنّيين في الامور الماليَّة والاداريةِ والقضائيةِ والعسكرية ، ويؤخذ للمركز العام جزءٌ معينٌ من دخل كل منطقةٍ ، وتُلغى الضرائب العشرية، وتقرَّر ضرائبُ ثابتة معينة على الاملاك ، وتوضع قوانين للشركات على أختلاف أنواعها ، ويوحّدَ القضاء فلا يكون من اختصاص رجالِ الدين الاَّ الامورُ الشخصيّة . فتكون الدولة مؤلفة من ولايات متحدة او مناطق متحدة

ذلك رأيي في انهاض السلطنة بسرعة ؟

وقال مرجى بك زيداه :

العلَّة الحقيقيةُ في حالة الدولة العثمانية اليوم فَقرُ المملكة واضطرابُ الحكومة . والحكومة الدستورية في أيدي الامة والأمة العثمانية ضعيفة الاخلاق ، عريقةٌ في الانقسام بسبب ما توالى عليها من أعصرِ الفساد

أما المملكة ونعني الولاياتِ الباقيةَ منها في آسيا فليس فقرُها أصلياً فيها ؛ وكل ولاية منها كانت في بعض الازمان مملكة قائمة بنفسها : فالعراقُ كانت وحدَها مملكة البابليّين والاشوريين وبها اعتزّ العباسيّون في ابّان دولتهم وكانت جبايتها ثلثَ جباية مملكتهم الواسعة الممتدّة من حدود الهند الى شواطىء الاتلانتيكي . وسوريا كانت مؤلفةً من عدّة دُوَل ثم

اعتزّ بها السلوقيّون اجيالاً ؛ وكذلك آسيا الصغرى وظلّت مدة هي أعظم أركان الدولة العثمانية

فهذه الولايات اذا أُحسنت سياستُها وادارتها صارت غنية . وهذا لا يتمُّ والأمة كما تقدّم . فالوسيلة المثلى للنهوضِ بالدولةِ العثمانيةِ أنما هي ترقية الشعب وهو لا يقدرُ ان يرقّي نفسهُ رغم استعدادهِ الطبيعي للرقي . وقد يقوم بذلك حاكم عادل عاقل : أنما يشترط ان يكون مستبدًّا وهذا لا يتيسّر والحكومة دستورية . فلا بدَّ من الاستعانة بالاجانب . وأسلمُ الطرُق أن تحالف الدولة العثمانية مع دولة تثِقُ بصداقتها فتستعين برجالها على اصلاح حكومتها وترقية شعبها وصيانتها من مطامع الدول الاخرى بشرط أن لا يكون لهذه الدولة مطمع في الاستعمار . فاذا وُفّقت الى ذلك في أثناء أربعين سنة نهضت واسترجعت رونقها ؟

وقال سامي افندي قصيري

لما كانت الدّولةُ العثمانيةُ فيما مضى دولةً استبداديةً قائمةً على حكومة الفرد كانت تقوى بقوّة ذلك الفرد ، وتضعف بضعفهِ ، وتسعدُ بسعدهِ ، وتشقى بشقائهِ. أما الآن وقد أُعلن فيها الحكمُ الدستوري مراعاةً لاحوال الزمان والمكان، وتبدّلت حكومة الفرد بحكومة الأمة ، فصلاحُ الحكومةِ قائمٌ بصلاح الامّة . ولا يكون ذلك في رأيي الاّ بنشرِ التعليم الحرّ بين طبقاتها ، والفصل بين دُنياها ودينها ، والتأليفِ بين عناصرها وطوائفها حتى تُصبحَ جميعها كتلةً واحدةً يحرّكُها من أعلاها الى أسفلها عاملٌ

واحدٌ هو عاملُ الوطنيةِ ، وتجمعُها من اقصاها الى أدناها جامعةٌ واحدةٌ هي الجامعة العثمانية ؟

وقال اسكندر بك عمون

أصلَحُ نظامٍ للدولة ، على ما بينَ العناصرِ والولاياتِ العثمانيّة من التباين في الحاجاتِ والاخلاقِ والعاداتِ والتقاليدِ ، وعلى ما بينَ أهليها من التفاوُتِ في الحضارة ، أن تُجعَلَ ممالكَ أو ولاياتٍ مستقلّةً في جميعِ شؤونها الخاصةِ استقلالاً تاماً حتى في قوانينها وفي شكلِ حكومتها مع ارتباطِها جميعاً في الشؤونِ العموميّةِ على نحو نظامِ الولايات المتّحدةِ الأميركانية ، أو الممالكِ الجرمانية ، فتُسمّى حينئذٍ الولاياتِ أو الممالكَ العثمانيّةَ المتحدة

ولهذا النظام مزيّةٌ على كل نظامٍ آخر وهي : أنهُ النظامُ الوحيدُ الذي يمكنهُ أن يجمعَ بين الولاياتِ والإمارات العربيّةِ في جزيرة العربِ وسائر الولايات الأخرى الممتازة وغير الممتازة ؟

وقال امين افندي البستاني

سألتني رأيي في الدولةِ ومصيرها : جازَ بالدولة في هذا العام عِبرةٌ كبرى اذا لم تعتبر بها نالها ما هو شرٌّ منها . وللدولةِ الآن بقيّةُ مُلْكٍ هو أبعدُ مدًى ، وامنعُ حمًى ، وأطيبُ بقعةً من جلِّ الممالك الأوربيةِ . فهل لها أن تعدِلَ الباقي من هذا المُلْكِ وتمنعَهُ حادثاتِ الدهر ؟ الله أعلم

على أنَّ الدولةَ لا تجهلُ أشراطَ المُلْكِ على المالكِ وما هو مُبقٍ لهُ، وما هو ذاهبٌ بهِ حتى لقد أصبحت الدلالةُ على وجوهِ الإصلاحِ المنشودِ من مبتذَلاتِ الكلامِ، ومملوكاتِ الأفواه والأقلام. فهلْ للدولةِ أن تعملَ بما علَّمها الدهرُ على حينَ لم يبقَ لها من ناصرٍ إلاّ ما تسعى اليهِ من ترميم هذا المُلْكِ العزيز؟ وإلاّ فقد قضى الله بما لا دافع له ولا مانعَ منهُ، وحسبُكم الإشارة يا ألبَّاء هذه الدولة. فاعدلوا بين ضروبِ الرعيَّةِ لأنَّ دولتَكم مستمدَّةٌ من جملتِها لا من أبعاضِها، وقدّموا الكفوَّ على غيرهِ مهما كانت نبعتُهُ ومنبتُ اسلتهِ، واستعملوا الأجنبيَّ في تدبيرِ ما أنتم ضعافٌ عن تدبيرهِ، واسلكوا القصدَ في عملِكم من غير سرفٍ ولا تفريطٍ، وخذوا بالجديدِ الصالحِ، واخلعوا القديمَ المبتذلَ ثم أعدّوا للمُلْكِ عدّتَهُ من رجالٍ ومال؛ والله الواقي في هذا الباقي ؟

وكتب اليَّ عالِمٌ كبيرٌ لم يشأ أن يُنْشَر اسمهُ قال: « إن الأمر عويصٌ جدًّا لأن في السلطنة فواعل كثيرة متناقضةً وبعضها خفي. ولقد سمعتُ مرَّة المرحوم نوبار باشا رئيسَ الوزارة المصرية الأسبق يقول: إن لورد دربي ألقى عليهِ سؤالاً مثل سؤالك وطلب منه أن يرتاءي رأيًا، أو يضعَ مشروعاً نافعاً للسلطنة العثمانية؛ قال نوبار: فأخذتُ القلم وكتبتُ « أن يُنشأَ في السلطنة محكمةٌ مختلطةٌ مستقلَّةٌ تُرفعُ اليها الشكاوى من المأمورين فتحاكمهم وتنفّذَ الحكومة ما تحكم بهِ عليهم »

فما أدقَّ هذا الانتقادَ، وما أرقَّ هذا التهكُّم! . .